زيف قانوني للعدوان الاسرائيلي

O'Brien, William V.; *Law and Morality in Israel's War With the PLO*, New York and London, Routledge, 1991, 342 Pages

عندما يحلّل دارسو القانون الدولي أو المؤرخون قضية جديرة بالدراسة يتوقع الناس منهم القيام ببحث مضنٍ حول حقائق تلك القضية، وان يفحصوا كل الحجج والجوانب ذات العلاقة بها بقدر كبير من الجهد. ولكن يبدو، بوضوح، ان المؤلف اوبرايان لم يفعل ذلك أو بالأحرى لم يبذل أي جهد في هذا الصدد.

ومن الصفحة الاولى من الكتاب يتضح توجهه، وذلك عندما قدّم، على الفور، مبررات للغارات الاسرائيلية ضد المدنيين زاعماً انها، في الحقيقة، غارات على «قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في المدن والقرى». وكرّر زعمه بأن منظمة التحرير الفلسطينية تحتمي متعمدة خلف المدنيين. وبالرغم من ذلك، وبوصفه كاتباً يتظاهر بأنه تلقى دراسة قانونية دقيقة وتدريباً مهنياً، فانه لا يرى داعياً لذكر مصدر واحد كدليل على ان تلك كانت، بالفعل، سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، ليس ذلك وحسب ولكنه لا يشير في أي جزء من الكتاب الى الغارات الاسرائيلية التي لا تحصى على مراكز المدنيين اللبنانيين التي لم تكن فيها قواعد لمنظمة التحرير الفلسطينية بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٤.

ان اوبرايان لا يفتقد الوضوح حين اعتبر المصطلح «منظمة التحرير الفلسطينية» يشمل كل الاعمال التي تقوم بها أي مجموعة على المسرح العالمي، ويشمل ذلك كل أشكال «الارهاب». والامر الاكثر سماجة، على كل حال، هو قراره بأن يعتبر كل أعمال منظمة التحرير الفلسطينية ارهاباً. وطالب اوبرايان، على هذا الاساس، ان لا داعي لبحث الموقف القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاطلاق، واتخذ لنفسه تبريراً يتّصف بالجبن في سياق موقفه المتحيّز.

التحيّز واضح، أيضاً، في التجاهل المفضوح للحقائق التاريخية. ويتضح عدم أهمية الحقائق، بالنسبة للمؤلف، عندما يقفز الى العام ١٩٩٠ ليؤكد، بصورة مثيرة للدهشة، انه ليست جبهة التحرير الفلسطينية (ابو العباس) ولكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هما اللتان قامتا مجتمعتين بتنفيذ الغارة الساحلية بالقرب من تل ـ أبيب والتي أنهت الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية. وهكذا، فان اوبرايان يقفز الى الخلف ليزعم ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي اختطفت الطائرات في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٦٨ و١٩٧٠، ومرة أخرى بين العامين ١٩٧٢ و١٩٧٦.

وبالرغم من اوبرايان يزعم انه يقوم بدراسة متخصّصة وفنية وقانونية لقضية من الواضح جداً انها تثير الكثير من الجدل والخصام، فانه يعتمد، بصورة طاغية، على المصادر الثانوية وروايات الصحف. ولم يلجأ الى استقاء معلوماته من مصدر عربي واحد ولا حتى من أي مصدر يهودي. وعوضاً عن ذلك، فقد اعتمد، تماماً، تقريباً على المعلومات المرتّبة زمنياً، ولم يبذل أي جهد للحصول على أي تفاصيل أو الاعتماد على المصادر الاولية عندما كان يقوم بفحص وقائع بعينها.